مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (1)، ص ص 17 - 38، الرياض (2018م/ 1439هـ)

حديث أبي بن كعب ﷺ في سؤاله النبي ﷺ: (كم أجعل لك من صلاتي؟..)

«دراسة حديثية»

صالح بن فريح البهلال*

جامعة المجمعة

(قدم للنشر في 12/ 12/ 1438هـ؛ وقبل للنشر في 14/ 01/ 1439هـ)

المستخلص: يرمي البحث إلى تحقيق القول في صحة حديث أبي بن كعب، وبيان معنى الصلاة في سؤاله، ومحاولة حل الإشكال في كيفية جعله دعاءه كله صلاةً على النبي ﷺ. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن حديث أبي بن كعب إسناده ضعيف، وقد ورد للحديث شواهد لا تخلو من ضعف، وأن أهل العلم المصححين له اختلفوا في كيفية جعل الدعاء صلاة، فمنهم من قال: إن المراد هو جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ، ومنهم من قال: إن هذا كان دعاء كان يخص به أُبيٌّ نفسه، ومنهم من قال: بإشراك النبي ﷺ في كل دعاء، ومنهم من قال: إنه يشرع لمن يدعو عقب قراءته أنه يقول: اللهم اجعل ثواب ذلك للرسول ﷺ، ورأي الباحث أن هذه التخريجات لا يسلم شيء منها من التعقب. ويميل الباحث إلى أن الحديث ضعيف؛ نظراً لمعارضته النصوص المتواترة في حث المسلم على الدعاء لنفسه. أما أهم التوصيات فهي ضرورة نظر الناقد إلى متن الحديث كما ينظر إلى سنده، فهذا من أصول النقد العلمي الذي مشى عليه الأئمة النقاد.

الكلمات المفتاحية: الحديث، الصلاة على النبي، حديث أبي بن كعب.

Investigating Ubayy Ibn-Ka'b's Hadith: "How much of my salaah shall I devote to you?"

Saleh Fraih Al-Bahlal*

Al-Majma'ah University

(Received 03/09/2017; accepted for publication 04/10/2017.)

Abstract: The research investigates Ubayy Ibn-Ka'b's Hadith asking the Prophet, "How much of my *sallah* shall I devote to you?" Its aim is to establish if the Hadith is ''sahih", to explain what Ubayy meant by "salaah'', and to envisage how Ubayy could devote all his *salaah* to the Prophet. The research follows a deductive-inductive approach. The following are important findings: the Hadith is ranked as "dha'eef''; regardless of being "sahih" or not, the word "salaah" means "du'aa' / saying a prayer for…"; and there are scholarly variations for praying for the Prophet in response to Ubayy's question. The research recommends that the study of any Hadith must investigate content as well as chain of narrators. Such necessary investigation is typical of competent scholarly criticism.

Keywords: Ubayy Ibn-Ka'ab – praying for the Prophet – supplication / *du'aa'* – Hadith – *salaah* – Hadith ranks - Hadith narrators.

(*) الأستاذ المشارك في الحديث وعلومه في كلية التربية بالزلفي في جامعة المجمعة.

المجمعة، المملكة العربية السعودية، ص.ب (753)، الرمز (11932).

البريد الإلكتروني: e-mail: saleh.f.b@gmail.com

(*) Associate Professor of Hadith and Sciences at the Education College – Majmaah University.

Almujmaea, Saudi Arabia, p.o box: (753), Postal Code:(11932).

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على المبعوث بالبيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن الصلاة على النبي ﷺ عبادة شريفة، تظاهرت في شأنها النصوص آمرة بها، زاجرة عن تركها، مرتبة الثواب الجزيل على فعلها.

وقد عُني أهل العلم بهذه العبادة العظيمة، ووضعوا فيها المصنفات، وسطروا المؤلفات[1].

وإن من نصوص السنة الواردة في ذلك حديث أبي بن كعب رضي الله عنه حين سأل رسول الله ﷺ فقال: إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: (ما شئت)، قال: الربع؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال النصف؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال الثلثين؟ قال: (ما شئت وإن زدت فهو خير)، قال: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: (إذاً يكفى همك، ويغفر ذنبك).

وهذا بحث في هذا الحديث جعلت عنوانه: **حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في سؤاله النبي ﷺ: (كم أجعل لك من صلاتي؟..) «دراسة حديثية»**.

وفيما يلي ذكر لمشكلة البحث، وحدوده، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة فيه، وأهدافه، وخطة البحث، وإجراءاته:

مشكلة البحث:

منزلة الصلاة على النبي ﷺ في الدين لا تخفى على مسلم، وقد وردت فيها الأحاديث الكثيرة، ومن تلك الأحاديث التي يتداولها الناس حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في جعله دعاءه كله صلاة على النبي ﷺ، وأنه بذلك ينال كفاية الهموم، ومغفرة الذنوب، وقد استشكل الناس كيف يكون الأفضل في الدعاء أن يجعل كله صلاة على النبي ﷺ.

وفي هذا البحث محاولة لمعرفة درجة الحديث، وحل الإشكال الوارد في معناه، والتماس الصواب فيه.

حدود البحث:

كتب السنة كلها مما تمكنت من الاطلاع عليه.

(1) ومن المؤلفات الخاصة في ذلك، والتي أفدت منها في هذا البحث:
- فضل الصلاة على النبي ﷺ لإسماعيل بن إسحاق القاضي.
- الصلاة على النبي ﷺ لابن أبي عاصم.
- الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام، لمحمد بن عبدالرحمن النميري.
- القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد ﷺ سيد المرسلين، لابن بشكوال.
- جِلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ، لابن قيم الجوزية.
- الصِّلات والبِشر في الصلاة على خير البشر، للفيروزآبادي.
- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي.
- مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى ﷺ، للقسطلاني.
- الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، للهيتمي.

أهمية البحث، وأسباب اختياره:

1 - كونه يبحث في مدى ثبوت الحديث بدراسة إسناده، وشواهده.

2 - كونه يُعنى بحلِ الإشكال الوارد في اختلاف أهل العلم في تفسير جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ.

3 - شهرة هذا الحديث، وكثرة تداوله، والاستشهاد به، وكونه من أرجى الأحاديث الواردة في فضل الصلاة على النبي ﷺ.

الدراسات السابقة:

لم أقف - حسب اطلاعي - على بحث حديثي علمي خاص، يُعنَى بدراسة الحديث دراسة حديثية مفصلة، ويجيب عن الإشكال الوارد فيه سوى رسالة للشوكاني بعنوان: «بحث في حديث: (أجعل لك صلاتي كلها)» وهي مطبوعة ضمن فتاويه[2]، لكنه لم يتعرض للإشكال، وإنما اقتصر على بيان المقصود بالصلاة هل هي الصلاة الشرعية، أم اللغوية؟

أهداف البحث:

1 - بيان درجة حديث أبي بن كعب ﷺ.

2 - معرفة معنى الصلاة الواردة فيه.

3 - محاولة حلِّ الإشكال الوارد في تفسير جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ.

منهج البحث:

المنهج المسلوك هو المنهج الاستقرائي مع استخدام المنهج المقارن.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي كما يلي:

- **المقدمة، وفيها ذكر لأهمية الموضوع، وخطته، ومنهج البحث فيه.**
- **المبحث الأول: حديث أبي بن كعب ﷺ.**
- **المبحث الثاني: شواهد حديث أبي بن كعب ﷺ وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: حديث محمد بن يحيى بن حَبان رحمه الله.
  - المطلب الثاني: حديث يعقوب بن زيد التيمي رحمه الله.
  - المطلب الثالث: حديث أبي هريرة ﷺ.
- **المبحث الثالث: فقه هذه الأحاديث. وفيه مطلبان:**
  - المطلب الأول: معنى الصلاة في قول أبي: (كم أجعل لك من صلاتي؟).
  - المطلب الثاني: معنى جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ.
- **الخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**

(2) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (4/ 2007).

إجراءات البحث:

سلكت في تخريج الأحاديث الخطوات التالية:

1 - أنقل متن الحديث من أعلى المصادر التي اشتملت على اللفظ - عنوان البحث -، فإن تساووا في العلو قدمت المصنف الأعلى إسناداً.

2 - أبدأ في التخريج بالمصنف الأقدم وفاة.

3 - أخرج الحديث من كل مصادر السنة التي وقفت عليها.

4 - أقسم التخريج على المتابعات، جاعلاً إسناد الإمام الذي نقلته من كتابه منطلقاً لترتيبها، مبتدئاً بالمتابعة التامة فالقاصرة.

5 - أبين فروق المتن.

6 - حرصت على استيعاب كلام أهل العلم في الحكم على الحديث.

أما في فقه الحديث فقد حرصت على استيعاب أقوال أهل العلم في بيان معناه، مع مناقشة ما أرى أنه يحتاج إلى مناقشة.

***

المبحث الأول

حديث أبي بن كعب ﷺ

قال عبد بن حميد[3]: حدثنا قَبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عَقيل، عن الطُّفيل بن أُبي بن كعب، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ربع الليل قام، فقال: (أيها الناس، اذكروا الله، اذكروا الله، جاءت الراجفة، تتبعها الرادفة[4]، جاءت الراجفة، تتبعها الرادفة، جاء الموت بما فيه، جاء الموت بما فيه)، قال أبي بن كعب: فقلت: يا رسول الله، إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: (ما شئت)، قال: الربع؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال النصف؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال الثلثين؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: (إذاً يكفى همُّك[5]، ويغفرَ[6] ذنبُك).

تخريج الحديث:

* أخرجه النُميري[7] من طريق عبد بن حميد به بنحوه.

---

(3) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص89)، رقم (170).

(4) قال ابن عباس ﷺ: «الراجفة: النفخة الأولى، والرادفة: النفخة الثانية». ينظر: صحيح البخاري (1/ 3267).

(5) تعرب (همُّك) هنا نائب فاعل، وفي بعض الروايات جاءت (تكفى همَّك) فتكون (همَّك) في هذا السياق منصوبة على أنها مفعول ثان لـ(تكفى)؛ فإنه يتعدى إلى مفعولين، والمفعول الأول المرفوع بما لم يسم فاعله. ينظر: مرقاة المفاتيح (4/ 16)، وتحفة الأحوذي (7/ 130).

(6) فعل مضارع منصوب؛ لأنه معطوف على (يكفى) المنصوبة بـ(إذاً)، لأن (إذاً) هنا قد استكملت شروط النصب، ينظر في شروطها: ضياء السالك (4/ 15).

(7) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (ص62)، رقم (111).

* وأخرجه الترمذي[8]، والحاكم[9]، وابن عساكر[10]، والضياء المقدسي[11]، والنُميري[12] من طريق قَبيصة بن عقبة، عن سفيان به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة[13]- ومن طريقه النُميري[14] - وأحمد[15]، وابن أبي عاصم[16]، والضياء المقدسي[17] من طريق وكيع،

وإسماعيل القاضي[18] من طريق سعيد بن سلام العطار،

والمروزي[19] من طريق محمد بن يوسف،

وابن شاهين[20]، وابن بشكوال[21] من طريق محمد بن عبدالوهاب،

والبيهقي[22] من طريق أبي حذيفة البصري،

خمستهم: (وكيع، والعطار، ومحمد بن يوسف، ومحمد بن عبدالوهاب، وأبو حذيفة) عن سفيان الثوري به بنحوه إلا أنه عند ابن أبي شيبة، وابن أبي عاصم، وابن شاهين، والبيهقي مختصر بلفظ: أرأيت أن جعلت صلاتي كلها صلاة عليك؟ قال: (إذا يكفيك الله ما أهمك من أمر دنياك وآخرتك).

درجة الحديث:

الحديث صححه الحاكم، وحسنه الترمذي[23]،

(8) جامع الترمذي (4/ 245)، رقم (2457).

(9) المستدرك للحاكم (2/ 457)، رقم (3578).

(10) تاريخ دمشق (7/ 330).

(11) المختارة، للمقدسي (2/ 96)، رقم (1185)، و(1188).

(12) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (ص157)، رقم (292).

(13) مصنف ابن أبي شيبة (2/ 253)، رقم (8706).

(14) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (ص63)، رقم (112).

(15) مسند أحمد (35/ 165)، رقم (21242).

(16) الزهد، لابن أبي عاصم (ص131)، رقم (263)، وكتاب الصلاة على النبي ﷺ (ص64)، رقم (58).

(17) المختارة، للمقدسي (2/ 96)، رقم (1186).

(18) فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص31)، رقم (14).

(19) مختصر قيام الليل (ص104)، رقم (84).

(20) الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين، رقم (21).

(21) القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد ﷺ سيد المرسلين، لابن بشكوال (ص116).

(22) شعب الإيمان (3/ 183)، رقم (1477).

(23) نقل المنذري في الترغيب والترهيب (2/ 327)، وابن القيم في جلاء الأفهام (ص76) أن الترمذي قال: (حسن صحيح) والأظهر أن الترمذي إنما اقتصر على التحسين فقط؛ وذلك لما يلي:

1- أنه هو نقل غالب أهل العلم، فقد نقله النووي في رياض الصالحين (ص387)، والمزي في تحفة الأشراف (3/ 11)، والسخاوي في القول البديع (ص256)، والهيتمي في الدر المنضود (ص164)، والسيوطي في الدر المنثور (12/ 132).

2- أنه هو المثبت في نسخة الكروخي، وهي أتقن نسخ جامع الترمذي، كما في تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط للجامع (4/ 449)، فقد جعل نسخة الكروخي النسخة الأم في تحقيقه.

3- أنه هو المثبت في غالب نسخ الترمذي الأخرى، ففي تحقيق د. بشار عواد لجامع الترمذي (4/ 245) أُثبت وصف الحسن فقط، وعلق عليه د. بشار قائلاً: (في م: «حسن صحيح» وما أثبتناه من ت، وس، وي).

وابن حجر[24]، وجود إسناده المنذري[25]، والهيثمي[26]، والسخاوي[27]، وأورده ابن القيم محتجاً به[28].

وعند النظر في إسناد عبد بن حميد يلحظ أن فيه راويين قد تكلم فيهما:

الراوي الأول: قَبيصة بن عقبة، قال ابن معين: «ثقة في كل شيء إلا في حديث سفيان، ليس بذاك القوي»[29].

وقال حنبل بن إسحاق: «قلت للإمام أحمد: ما قصة قبيصة في سفيان؟ فقال: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيرًا لا يضبط، قلت له: فغير سفيان؟ قال: كان قبيصة رجلاً صالحًا ثقة، لا بأس به في تدينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث، يذكر أنه كثير الحديث»[30].

وبنحو هذا الكلام قال صالح جزرة[31]، ويعقوب بن شيبة[32].

قال الذهبي: «الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي، ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره»[33].

ومهما يكن من شيء فقد تابع قبيصةَ وكيعُ بنُ الجراح، وهو ثقة حافظ[34]، ومحمدُ بنُ يوسف الفريابي، وهو ثقة فاضل[35]، ومحمدُ بنُ عبدالوهاب القناد، وهو ثقة عابد[36]، وهذا يدل على أن قبيصة قد حفظه من الثوري، فتكون هذه العلة غير مؤثرة.

الراوي الثاني: عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد اختلفت فيه كلمة النقاد، وقد قسّم ابن رجب الرواة المختلف فيهم إلى ثلاثة أقسام، ومثّل بابن عقيل للقسم الثاني، وهو: «من اختُلف فيه: هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط أم لا؟»[37] وتفصيل كلام أهل العلم في ابن عقيل يتضح فيما يلي:

(24) فتح الباري (11/ 168).

(25) الترغيب والترهيب (2/ 327).

(26) مجمع الزوائد (11/ 26).

(27) القول البديع (ص257).

(28) حيث أنه لما ذكر الحديث في جلاء الأفهام (ص76) مسنداً أعقبه بتصحيح الترمذي، ثم قال: «وعبد الله بن محمد بن عقيل احتج به الأئمة الكبار، كالحميدي، وأحمد، وإسحاق، وعلي بن المديني، والترمذي، وغيرهم، والترمذي يصحح هذه الترجمة تارة، ويحسنها تارة».

(29) تاريخ بغداد (12/ 474).

(30) المرجع السابق.

(31) سير أعلام النبلاء (10/ 133).

(32) شرح علل الترمذي (2/ 538).

(33) سير أعلام النبلاء (10/ 133).

(34) تقريب التهذيب (7414).

(35) المرجع السابق (6415).

(36) المرجع السابق (6105).

(37) شرح علل الترمذي (2/ 564).

أولاً: المعدلون:

وثقه العجلي[38]، وقال أبو عبدالله الحاكم – مرة –: «مستقيم الحديث»[39]، وقال الترمذي: «عبدالله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث[40]»[41].

وقال ابن عبدالبر: «هو أوثق من كل من تكلم فيه»[42].

(38) معرفة الثقات (2/ 57).

(39) تهذيب التهذيب (6/ 15).

(40) معنى «مقارب الحديث»: قال السخاوي في فتح المغيث (1/ 339): «من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء، كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعه عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، ومعناه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، أو جيده؛ أي: الحديث من الجودة، أو حسنه، أو مقارَبه: بفتح الراء؛ أي: حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح: وسط لا ينتهي إلى درجه السقوط، ولا الجلالة، وهو نوع مدح، وممن ضبطهما بالوجهين ابن العربي وابن دحيه والبطليوسي وابن رشيد في رحلته»، وينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب، للدكتور أحمد معبد (ص175).

(41) جامع الترمذي (1/ 54) عقب الحديث (3).

(42) تهذيب التهذيب (6/ 13).

وقد تعقبه ابن حجر، فقال: «هذا إفراط»[43].

وابن عبدالبر نفسه– رحمه الله– قد جرحه، فقال: «عبدالله بن محمد بن عقيل، ليس بالحافظ عندهم»[44].

ثانياً: المجرحون:

تكلم فيه الأكثرون، فقال ابن سعد: «كان منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه»[45]، وقال ابن عيينة: «كان ابن عقيل في حفظه شيء، فكرهت أن ألقاه»[46]، وقال ابن معين مرة: «ليس بذاك»[47]، وقال مرة: «ضعيف في كل أمره»[48]، وقال مرة: «هالك دامر[49]»[50]، وقال ابن المديني: «كان ضعيفاً»[51]، وقال الإمام أحمد –

(43) تهذيب التهذيب (6/ 13).

(44) التمهيد (20/ 125).

(45) طبقات ابن سعد (8/ 22).

(46) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 40)، و(5/ 153).

(47) المرجع السابق.

(48) المرجع السابق.

(49) الدامر من مرادفات الهالك، ينظر: تاج العروس (11/ 312)، وهي من ألفاظ الجرح النادرة، وحسب البحث الحاسوبي، فإنها لم ترد في كتب الرجال إلا خمس مرات: مرة عن ابن معين، وهو هذا الموضع، وأربع مرات عن الأزدي، ذكرها عنه ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين في الأرقام التالية: (980)، (1109)، (2847)، (2908).

(50) معرفة الرجال – راية ابن محرز – (1/ 113).

(51) ميزان الاعتدال (2/ 485).

في رواية حنبل بن إسحاق -: «منكر الحديث[52]»[53]، وقال الجوزجاني: «عامة ما يروى عنه غريب»[54]، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جداً»[55]، وقال أبو زرعة: «يختلف عنه في الأسانيد»[56]، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه»[57]، وقال النسائي: «ضعيف»[58]، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به لسوء حفظه»[59]، وقال العقيلي: «في حفظه شيء»[60]، وقال ابن حبان: «رديء الحفظ، كان يحدث على التوهم، فيجيء بالخبر على غير سننه، فلما كثر ذلك في أخباره وجب مجانبتها، والاحتجاج بضدها»[61]، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بذاك المتين المعتمد»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[62]، وقال ابن منده: «قد أجمعوا على ترك حديثه»[63]، وتعقبه مغلطاي فقال: «فيه نظر؛ لأن الترمذي ذكر أن الحميدي وأحمد وإسحاق كانوا يحتجون بحديثه، وأي إجماع مع مخالفتهم»[64]، وقال أبو عبدالله الحاكم مرة: «عُمِّر فساء حفظه، فحدث على التخمين»[65].

قال الذهبي في موضع: «حديثه في رتبة الحسن»[66]، وقال في آخر: «حسن الحديث»[67]، وقال في آخر: «لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج»[68]، وقال ابن حجر: «صدوق في حديثه لين»[69].

(52) اختلف رأي الإمام أحمد فيه، فنقل البخاري - كما سبق أن- الإمام أحمد يحتج به، ونقل حنبل أنه قال فيه: «منكر الحديث» ولو كان حنبل قد نقله وحده لرجح قول البخاري - ولا شك - فلا يقارن حنبل بالبخاري؛ خاصة وأن حنبلا يتفرد عن أحمد بأشياء يغلط فيها ويغرب، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (16/ 404)، والذهبي في السير (13/ 52)، وابن رجب في فتح الباري (2/ 367).

ولكن أبو داود قد عزز الجرح الذي نقله حنبل، فقال في سؤالاته (566): «سمعت أحمد، وقيل له: حسين بن عبيدالله، صاحب عكرمة، منكر الحديث؟ فقال برأسه، أي: نعم. فقيل: هو أحب إليك، أو عاصم بن عبد الله؟ قال: ما أقربهما، وعبدالله بن محمد بن عقيل».

(53) تهذيب الكمال (16/ 82).

(54) شرح علل الترمذي (2/ 564).

(55) تاريخ دمشق (32/ 261).

(56) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 153).

(57) المرجع السابق.

(58) تهذيب الكمال (16/ 84).

(59) المرجع السابق.

(60) تهذيب التهذيب (6/ 15).

(61) المجروحين (1/ 422).

(62) علل الدارقطني (1/ 174).

(63) شرح مغلطاي سنن ابن ماجه (1/ 857).

(64) المرجع السابق.

(65) تهذيب التهذيب (6/ 15).

(66) ميزان الاعتدال (2/ 485).

(67) المغني في الضعفاء (3337).

(68) سير أعلام النبلاء (6/ 204).

(69) التقريب (3592).

ثالثاً: الترجيح:

والأظهر في حاله أن حديثه صالح للاعتبار، أما إذا تفرد فلا تقبل أفراده؛ نظراً إلى أن أكثر الأئمة على تضعيفه، وأن من جرحه جرحه جرحاً مفسراً؛ وهو وصفه بالخطأ وسوء الحفظ.

وقد ذكر أحد الباحثين أن أحاديثه 70 حديثاً؛ فهذا يعني أنه ليس بالمكثر، ومع ذلك وقعت أوهام في حديثه، وهذا يدل على أن حفظه ليس بذاك[70].

وقد تفرد بهذا الحديث، فيكون الحديث بذلك ضعيفاً.

***

المبحث الثاني

شواهد حديث أبي بن كعب ﷺ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حديث محمد بن يحيى بن حَبان[71] رحمه الله.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي[72]: حدثنا أبو صالح، وابن بكير عن الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، أخبرني محمد بن يحيى بن حَبان أن رجلا قال: يا رسول الله، إني أريد أن أجعل صلاتي كلها لك. قال: (إذاً يكفيك الله أمر دنياك وآخرتك).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي[73] من طريق الفسوي به بنحوه.

وأخرجه ابن سمعون[74] من طريق عُقيل، عن الزهري، به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم[75]، والطبراني[76]، وأبو نعيم[77] من طريق رشدين بن سعد، عن قُرة بن عبدالرحمن، عن الزهري به بنحوه غير أنه جاء عندهم[78] عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبيه، عن جده.

و«أخرجه عبدان المروزي – ومن طريقه أبو موسى المديني – من طريق الحكم بن عبدالله بن سعد، عن محمد بن يحيى بن حَبان، أن أيوب بن بشير قال لرسول الله ﷺ: «قد أجمعت على أن أجعل ثلث صلاتي دعاء لك وصلاة عليك. قال: (لا عليك أن تفعل) فمكث ما شاء الله، ثم قال: يا رسول الله، بل نصف صلاتي، صلاة عليك ودعاء لك. فقال: (لا

---

(70) ينظر هذه الصفحة الإلكترونية:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=16592

(71) بفتح الحاء، ضبطه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (1/ 98)، وابن ماكولا في الإكمال (2/ 303).

(72) المعرفة والتاريخ (1/ 389).

(73) شعب الإيمان (2/ 215)، رقم (1580).

(74) أمالي ابن سمعون (ص214)، رقم (206).

(75) الصلاة على النبي ﷺ (ص47)، رقم (60)، والآحاد والمثاني (3/ 620)، رقم (2122).

(76) المعجم الكبير (4/ 53)، رقم (3574).

(77) معرفة الصحابة (2/ 885)، رقم (2292).

(78) في كتاب الصلاة، لابن أبي عاصم سقطت: (عن جده)، والتصويب من الآحاد والمثاني.

عليك أن تفعل) فمكث ما شاء الله- تعالى- ثم قال لرسول الله ﷺ: إني قد أجمعت أن أجعل صلاتي كلها صلاة ودعاء لك قال: (إذاً يكفيك الله- تعالى- ما أهمك من أمر دنياك وآخرتك)»[79].

درجة الحديث:

قال البيهقي عقب تخريجه: «هذا مرسل جيد» وحسنه المنذري[80]، والهيثمي[81]، وقال الفيروزآبادي: «إسناده لا بأس فيه»[82].

وبالنظر في أسانيد هذا الحديث يلحظ أنه قد اختلف على الزهري على وجهين:

فمرة روي عنه عن محمد بن يحيى بن حَبان أن رجلا.

ومرة روي عنه عن محمد بن يحيى بن حَبان، عن أبيه، عن جده.

والراجح هو الوجه الأول؛ إذ رواه عن الزهري عُقيل، وهو من أثبت أصحاب الزهري[83].

أما الوجه الآخر فمداره على رشدين بن سعد، عن قُرة بن عبدالرحمن.

ورشدين ضعيف، قال ابن يونس: «كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث»[84].

وأما قرة فصدوق له مناكير[85].

والحديث من وجهه المحفوظ ضعيف؛ فمحمد بن يحيى بن حَبان تابعي[86].

والسند المسمى فيه السائل، فيه الحكم بن عبدالله بن سعد، قال البخاري: «تركوه، كان ابن المبارك يوهنه، ونهى أحمد عن حديثه»[87].

المطلب الثاني: حديث يعقوب بن زيد التيمي رحمه الله.

روى عبد الرزاق[88] عن ابن عيينة قال: أخبرني يعقوب بن زيد التيمي قال: قال رسول الله ﷺ: (أتاني آت من ربي، فقال: لا يصلي عليك عبد صلاة إلا صلى الله عليه عشراً) قال: فقال رجل: يا رسول الله، ألا أجعل نصف دعائي لك؟ قال: (إن شئت). قال: ألا أجعل كل دعائي لك؟ قال: (إذاً يكفيك الله هم الدنيا والآخرة).

تخريج الحديث:

أخرجه إسماعيل القاضي[89]، من طريق ابن المديني،

(79) ما بين القوسين مستفاد من القول البديع، للسخاوي (ص257)، وأسد الغابة، لابن الأثير (1/ 1478).
(80) مجمع الزوائد (10/ 160).
(81) الترغيب والترهيب (2/ 328).
(82) الصلات والبشر في الصلاة على خير البشر (ص48).
(83) شرح علل الترمذي (2/ 673).
(84) التقريب (1942).
(85) المرجع السابق (5541).
(86) المرجع السابق (6381).
(87) التاريخ الكبير (2/ 345).
(88) مصنف عبد الرزاق (2/ 215).
(89) فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص30)، رقم (13).

والنميري[90] من طريق سعيد بن عبدالرحمن المخزومي،

كلاهما: «ابن المديني، والمخزومي» عن ابن عيينة به بنحوه، وفي رواية النميري ورد تسمية الآتي بأنه جبريل عليه السلام.

درجة الحديث:

إسناده مرسل؛ فيعقوب بن زيد تابعي[91]، قال السخاوي: «يعقوب من صغار التابعين، فحديثه هذا مرسل أو معضل»[92].

المطلب الثالث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن أبي عاصم[93]: حدثنا محمد بن يحيى بن أخي حرم، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أجعل شطر صلاتي دعاء لك؟ قال: (إذن يكفيك الله هم الدنيا والآخرة).

تخريج الحديث:

أخرجه البزار[94] من طريق محمد بن يحيى به بنحوه وزيادة: «قال: فأجعل ثلثي صلاتي دعاء لك؟ قال: (نعم) قال: فأجعل صلاتي كلها دعاء لك؟ قال: (إذا يكفيك..)».

وأخرجه ابن حبان[95]، وابن عدي[96] من طريق أحمد بن المقدام أبي الأشعث، عن محمد بن بكر به بنحوه عند ابن حبان، وبنحو لفظ البزار عند ابن عدي.

درجة الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه عمر بن محمد بن صُهبان، قال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني: «متروك الحديث»[97]، وقال البزار - عقب تخريجه -: «لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم حدث به إلا عمر، ولم يكن بالحافظ».

* * *

المبحث الثالث

فقه الحديث

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الصلاة في قول أبي: «فكم أجعل لك من صلاتي؟».

اختلف في معنى الصلاة في قول أبي: «فكم أجعل لك من صلاتي» على ثلاثة أقوال:

(90) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (ص63)، رقم (112).

(91) التقريب (7816).

(92) القول البديع (ص258).

(93) الصلاة على النبي ﷺ (ص46)، رقم (59).

(94) مسند البزار (15/ 345)، رقم (8911).

(95) الكامل في الضعفاء (5/ 14).

(96) كتاب المجروحين (2/ 82).

(97) الجرح والتعديل (6/ 116)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، رقم (469)، وعلل الدارقطني (9/ 57).

1 – فقيل: الصلاة هنا الدعاء، فالصلاة في اللغة: الدعاء؛ فيكون معنى السؤال: أي فكم أجعل لك من دعائي صلاة عليك؟ وعلى هذا عامة شراح هذا الحديث[98]، وقد جاء في حديث يعقوب بن زيد التيمي تسمية الدعاء صريحاً، ولفظه: «أجعل دعائي كله لك» لكنه مرسل – كما سبق –.

قال الهيتمي: «أفادت – وإن كانت مرسلة أو معضلة– التصريح بأن المراد بالصلاة في الأحاديث السابقة: الدعاء؛ فلا يحتاج إلى تأويل»[99].

2 – وقيل: «المراد به الصلاة حقيقة»، ذكره السخاوي[100]، والهيتمي[101].

قال الهيتمي: «وفيه نظر، بل السياق يرده، لا سيما تفريع «فكم» على ما قبله؛ إذ لا يلتئم مع إرادة الصلاة الحقيقية إلا بمزيد تعسف»[102].

وقد ذكر الشوكاني عدة قرائن تمنع أن المراد بالصلاةِ هنا الصلاةُ الشرعية، فمن القرائن التي ذكرها قال: (المجيء بلفظ «على» بعد الصلاة من أعظم المشعرات بأن مراده بالصلاةِ الصلاةُ الذكرية، لا الشرعية؛ لأنه لو أراد الشرعية التي هي ذات الأركان لقال: إني أكثر الصلاة لك).

وقال: (الصلوات الخمس المفترضة أوجبها الله تعالى على كل فرد من أفراد العباد، فمن جعلها لغيره لم يؤد ما افترض الله عليه، فلا يجوز جعلها للغير، فتقرر من هذا أن المراد بالصلاة المذكورة في الحديث هي الذكرية، أعني الدعاء)[103].

3– وقيل: المراد الصلاة والدعاء معاً، وهو ظاهر ترجمة ابن أبي عاصم[104].

والراجح هو القول الأول.

المطلب الثاني: معنى جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ.

بناء على أن القول الراجح في الصلاة الواردة في

(98) الترغيب والترهيب (2/ 327)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (1/ 349)، وجلاء الأفهام (ص76)، والمفاتيح في شرح المصابيح (2/ 165)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (4/ 16)، وتحفة الذاكرين (ص45)، وتحفة الأحوذي (7/ 129).

(99) الدر المنضود (ص165).

(100) القول البديع (ص287).

(101) الدر المنضود (ص166).

(102) فتح الإله بشرح المشكاة، لابن حجر الهيتمي؛ نقلاً من دليل الفالحين (5/ 5).

(103) ينظر: بحث في حديث: (أجعل لك صلاتي كلها) للشوكاني ضمن فتاويه المسماة الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (4/ 2022).

(104) فقد ترجم لحديث أُبي ﷺ في كتابه: الصلاة على النبي ﷺ (ص46) بـ: (باب من جعل صلاته ودعاءه صلاة على النبي ﷺ) فتأمل: كيف عطف الدعاء على الصلاة، مما يدل على افتراقهما؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه، وإنما يقتضي العطف المغايرة. ينظر في هذه القاعدة: البحر المحيط، للزركشي (2/ 125)، وقواعد ابن رجب (3/ 194).

الحديث هو الدعاء، فما كيفية العمل به؟

اختلف في ذلك على أقوال:

القول الأول: أن الحديث على ظاهره، فقوله: «أجعل لك صلاتي كلها» أي: أصرف بصلاتي عليك جميع الزمن الذي كنت أدعو فيه، فإذا صرفتَ جميع أزمان دعائك في الصلاة على النبي ﷺ كفيتَ ما يهمك من أمور دنياك وآخرتك، وهذا قال به أكثر من شرح الحديث[105].

وقد بوب النميري على حديث أبي بـ: «باب: من جعل دعاءه كله الصلاة على النبي ﷺ كفي همه، وغفر ذنبه»[106].

ونقل القسطلاني عن شيخه البرهان بن أبي شريف المقدسي أنه سئل عن معنى هذا الحديث، فذكر فتواه مطولة في ذلك، ومما قال: «من جعل دعاءه الذي هو طلبٌ من المولى إلا الدعاءَ بالصلاة للمصطفى ﷺ كان أولى، فأخبر من لا شك في إخباره بأن من جعل كل دعائه الدعاء بلفظ الصلاة على صفوة الله ومختاره – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم – حصل منها الداعي كفاية همه في بدء الأمر وختمه..»[107]. اهـ بتصرف.

وقال الشوكاني: (الظاهر أن المراد كل الأدعية؛ لأن لفظ «صلاتي» مصدر مضاف، وهو من صيغ العموم..)[108].

ولكن يشكل على من قال بهذا القول أن من لازمه أن يقال: إن الأولى للداعي أن يجعل الصلاة على النبي ﷺ بديلاً عن دعائه على سبيل الدوام. ولا شك أن هذا خلاف الأدلة المتواترة في الكتاب والسنة الآمرة للمسلم بالدعاء في طلب خير الدنيا والآخرة له وللمسلمين، وخلاف الهدي العملي للصحابة والتابعين، ومن بعدهم من السلف؛ فلا يعلم أن أحدا ترك الدعاء بما يحتاجه من خير الدنيا والآخرة، في الصلاة أو خارجها، اكتفاء بالإكثار من الصلاة على النبي ﷺ.

قال الشيخ ابن عثيمين: «من المعلوم أن الإنسان لو أخذ بظاهر الحديث لكان لا يقول: رب اغفر لي، ولا يقول: اللهم ارحمني، ولا يقول اللهم ارزقني، بل يقول: اللهم صل على محمد، ويكفي الهم، وهذا خلاف ما جاءت به الشريعة؛ الإنسان مأمور أن يدعو لنفسه في السجود، وفي الجلسة بين السجدتين»[109].

القول الثاني: أن أبياً كان قد خصص وقتا لدعائه لنفسه، فسأل النبي ﷺ: كم يجعل له من ذلك؟

(105) القول البديع (ص287)، والدر المنضود (ص166)، والمفاتيح في شرح المصابيح (2/ 165)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (4/ 16)، ومشكاة المصابيح (3/ 546)، وتحفة الأحوذي (7/ 129).

(106) الإعلام (ص157).

(107) مسالك الحنفا، للقسطلاني (ص148).

(108) ينظر: بحث في حديث: (أجعل لك صلاتي كلها) للشوكاني ضمن فتاويه (4/ 2022).

(109) لقاءات الباب المفتوح، رقم (148).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يكون مقصود السائل؛ أي: يا رسول الله، إن لي دعاء أدعو به أستجلب به الخير، وأستدفع به الشر، فكم أجعل لك من الدعاء»[110].

وقال ابن القيم: «سئل شيخنا أبو العباس ابن تيمية، عن تفسير هذا الحديث، فقال: كان لأبي بن كعب دعاء يدعو به لنفسه، فسأل النبي ﷺ: هل يجعل له منه ربعه صلاة عليه ﷺ؟ فقال: (إن زدت فهو خير لك). فقال له: النصف؟ فقال: (إن زدت فهو خير لك)، إلى أن قال: أجعل لك صلاتي كلها، أي: أجعل دعائي كله صلاة عليك. قال: (إذا تكفى همك ويغفر لك ذنبك)؛ لأن من صلى على النبي ﷺ صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ومن صلى الله عليه كفاه همه، وغفر له ذنبه»[111].

وقال الطيبي: «قد تقرر أن العبد إذا صلى مرة على النبي ﷺ صلى الله ﷻ عليه عشرة، وأنه إذا صلى وفق الموافقة لله، دخل في زمرة الملائكة المقربين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾ (الأحزاب:56) فأنى يوازي هذا دعاءه لنفسه!»[112].

ووجهة نظري أن هذا التخريج لا يزيل الإشكال؛ إذ غالب دعاء الإنسان إنما هو لنفسه، والنصوص تحمل على الغالب[113]؛ فمن لازم هذا القول أن يقال: إن الأولى بالداعي لنفسه أن يجعل دعاءه كله صلاة على النبي ﷺ، وهذا مشكل؛ إذ هو خلاف هدي النبي ﷺ، فلم يكن النبي ﷺ يأمر أصحابه؛ بل خاصتَهم بأن يتركوا دعاءهم لأنفسهم، وينصرفوا للصلاة على النبي ﷺ وهو ﷺ لا يدلهم إلا على الأفضل، فقد قال أبو بكر الصديق ﷺ للرسول ﷺ: علمني دعاء أدعو به في صلاتي. قال: (قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم)[114].

وأتى الرسولَ ﷺ رجلٌ، فقال: يا رسول الله، كيف أقول حين أسأل ربي؟ قال: (قل: اللهم اغفر لي، وارحمني، وعافني، وارزقني - ويجمع أصابعه إلا الإبهام - فإن هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك)[115]، وفي رواية لأحمد[116] أن أعرابيا أتى النبي ﷺ فقال: علمني كلاما أقوله. قال: (قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الله

(110) مجموع الفتاوى (1/ 350).

(111) جلاء الأفهام (ص76).

(112) شرح المشكاة، للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (3/ 1045)، وينظر: جلاء الأفهام (ص76)، والمفاتيح في شرح المصابيح (2/ 165).

(113) ينظر: الفروق، للقرافي (4/ 104).

(114) أخرجه البخاري (834)، ومسلم (2705).

(115) أخرجه مسلم (2697).

(116) مسند أحمد (3/ 132)، رقم (1561).

أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم خمسا) قال: هؤلاء لربي فما لي؟ قال: (قل: اللهم اغفر لي، وارحمني، وارزقني، واهدني، وعافني).

وغيرها من الأحاديث.

القول الثالث: أن هذا من خصوصيات أبي بن كعب، وإلى هذا ذهبت اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية، ففي فتوى لهم في ذلك قالوا: «وأما ما ذكر في حديث أبي بن كعب ﷺ، فهو من خصوصياته؛ لأنه كان يدعو لنفسه، فحوله للنبي صلاة عليه بعد أن استأذن النبي ﷺ في ذلك»[117].

والقول بالتخصيص يحتاج دليلاً وليس ثَمَّ.

القول الرابع: أن يقال: المراد أن يشرك الداعي النبي - عليه الصلاة والسلام - في كل دعاء يدعوه، وهذا ذكره احتمالاً الشيخ ابن عثيمين[118]؛ فقد قال: «هناك احتمالان: الاحتمال الأول: وإليه ذهب شيخ الإسلام..- ثم ذكر رأي ابن تيمية السابق في القول الثاني - ثم قال: والوجه الثاني: أن يقال: المراد أنك تشرك النبي - عليه الصلاة والسلام - في كل دعاء تدعوه».

وفي هذا الاحتمال تأمل، فلم ينقل عن أحد من السلف أنه كلما دعا فإنه يشرك النبي ﷺ؛ وليس الرسول ﷺ بحاجة أن يدعى له، فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فليس بحاجة إلى دعائنا، والمشروع أن نصلي عليه بأن نسأل الله أن يثني عليه في الملأ الأعلى[119].

القول الخامس: أنه يشرع لمن يدعو عقب قراءته أنه يقول: اجعل ثواب ذلك لرسول الله ﷺ اختاره الحافظ ابن حجر، نقله عنه تلميذه السخاوي، ونسب إليه أنه جعل هذا الحديث أصلاً عظيماً في ذلك[120].

وهذا القول خلاف هدي السلف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم يكن الصحابة والسلف يهدون إلى الرسول ﷺ ثواب أعمالهم، ولا يحجون عنه، ولا يتصدقون، ولا يقرؤون القرآن ويهدون له؛ لأن كل ما يعمله المسلمون من صلاة وصيام وحج وصدقة وقراءة، له ﷺ مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء»[121].

القول السادس: أن الحديث ضعيف فلا يُشتَغل بتفسيره، وممن ذهب إلى هذا العلامة ابن باز في أحد قوليه[122]؛ فإنه قال: «وما دام الحديث ليس صحيح

(117) فتاوى اللجنة الدائمة (24/ 158).

(118) لقاءات الباب المفتوح، رقم (148).

(119) فتاوى اللجنة الدائمة (24/ 158).

(120) القول البديع (ص288)، وينظر: الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي (ص14).

(121) مجموع فتاوى ابن تيمية (1/ 327-328).

(122) له قول آخر بتصحيح الحديث، ينظر هذه الصفحة في موقع الشيخ: (http://binbaz.org.sa/mat/11382).

الإسناد، فينبغي أن لا يتكلف في تفسيره، ويكفينا أن نعلم أن الله – سبحانه – شرع لنا الصلاة والسلام على رسوله محمد ﷺ كما قال ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾ (الأحزاب 56)»[123].

وهذا القول له حظه من النظر؛ فإن حديث أُبي، وإن كان محتملاً للتحسين؛ إذ ضعف طريقه ليس شديداً، وقد عضده شاهدان مرسلان، إلا أن هذا الإشكال الوارد في متنه يوجب إنعام النظر في إسناده؛ وذلك أن نصوص الكتاب والسنة واضحة المعالم، لا تخالطها شُبهة، ولا تلابسها غُمة، ولا تعتريها لُبسة، وليس شيء مما ذكره أهل العلم سالماً من التعقب والإيراد.

وهذا منهج سار عليه الأئمة النقاد، أرباب هذا الشأن، في الموازنة في النظر بين المتن والسند، فإذا استنكروا شيئاً من المتون، فإنهم يتطلبون علة في الإسناد يعلقون الخطأ بها، وفي مثل هذا قد يعلون بما لا يصلح التعليل به في كل موضع[124]، وقد أشار إلى ذلك العلامة المعلمي فقال: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة مطلقاً حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك إعلالهم بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس، أعل البخاري بذلك خبراً، رواه عمرو بن أبي عمرو، مولى المطلب، عن عكرمة، تراه في ترجمة عمرو من التهذيب...» ثم ساق أمثلة أخرى ثم قال:

«وحجتهم في هذا، أن عدم القدح في العلة مطلقاً، إنما بني على أن دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها، وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب، بأن تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا ما لا يحصى من الأحاديث مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق»[125].

ومن الأمثلة في إعلال حديث؛ لأن متنه خالف

---

(123) فتاوى ابن باز (8/ 313).

(124) هناك كتب اعتنت بمسألة نقد المتن، ومنها على سبيل المثال:

– المنار المنيف، لابن القيم.

– مقاييس نقد متون السنة، لـ أ.د. مسفر الدميني.

– نقد المتن الحديثي، وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل، لـ أ.د. خالد الدريس.

– أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية،= =لـ د. بدر العماش.

– المعايير النقدية لمتون السنة عند الشيخ ابن عثيمين، لـ أ. د. محمد القناص.

(125) مقدمة الفوائد المجموعة، للشوكاني ص(ح).

متن حديث أصحَّ منه ما قاله ابن رجب: «حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى رمضان)، وصححه الترمذي، وغيره، واختلف العلماء في صحة هذا الحديث، ثم في العمل به: فأما تصحيحه فصححه غير واحد، منهم الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والطحاوي، وابن عبد البر، وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء حديثا أنكر منه، ورده بحديث: (لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين)»[126].

مع أن سلسلة العلاء، عن أبيه على شرط مسلم، فقد أخرج مسلم في صحيحه عدة أحاديث عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وتفرده به تفرد ثقة بحديث مستقل، وله عدة نظائر في الصحيح[127]، وقد ذكر أهل العلم أوجهاً في الجمع بين الحديثين[128]، ومع ذلك لم يعبأ بذلك الأئمة، وعدوه منكراً لمخالفته حديثاً أصح منه.

فحديث أُبيٍّ هذا يجري في مثل هذا السياق؛ بل ضعف عموم أسانيده مع هذا الإشكال في المتن يقوي القول بإعلاله، والله أعلم.

***

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أخلص في ختام هذا البحث إلى النتائج التالية:

1 – أن حديث أبي بن كعب رضي الله عنه في قوله: يا رسول الله، إني أكثر الصلاة عليك، فكم أجعل لك من صلاتي؟ قال: (ما شئت)، قال: الربع؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال النصف؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال الثلثين؟ قال: (ما شئت، وإن زدت فهو خير)، قال: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: (إذاً يكفى همك، ويغفر ذنبك) قد تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل، والأظهر في حاله أنه لا تقبل أفراده.

2 – أنه ورد للحديث شواهد لا تخلو من ضعف.

3 – أنه على فرض صحة الحديث فالمقصود بالصلاة في قول أبي: «كم أجعل لك من صلاتي؟» هو الدعاء.

4 – أن أهل العلم اختلفوا في كيفية جعل الدعاء صلاة، فمنهم من قال: إن المراد هو جعل الدعاء كله صلاة على النبي ﷺ، ومنهم من قال: إن هذا كان دعاء

(126) لطائف المعارف (ص142).

(127) ينظر: تهذيب السنن (3/ 223).

(128) ينظر: الفروع، لابن مفلح (3/ 87)، تهذيب السنن (3/ 114)، فتح الباري (4/ 253).

كان يخص به أُبيٌّ نفسه، ومنهم من قال: بإشراك النبي ﷺ في كل دعاء، ومنهم من قال: بأنه يشرع لمن يدعو عقب قراءته أنه يقول: اللهم اجعل ثواب ذلك للرسول ﷺ، والذي يميل إليه الباحث: أن هذه التخريجات التي ذكرها أهل العلم لا يسلم شيء منها من التعقب، وأن الحديث ضعيف؛ نظراً لمعارضته النصوص المتواترة في حث المسلم على دعائه لنفسه.

5 – ضرورة أن ينظر الباحث إلى متن الحديث كما ينظر إلى سنده، فهذا من أصول النقد العلمي التي مشى عليها الأئمة النقاد.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

***

فِهرس المصادر والمراجع

الأحاديث المختارة. المقدسي، ضياء الدين. تحقيق: عبدالملك بن دهيش، ط1، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، 1410هـ.

الآحاد والمثاني. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. تحقيق: باسم الجوابرة، ط1، د.م: دار الراية، 1411هـ.

أسد الغابة في معرفة الصحابة. ابن الأثير، علي بن محمد. تصحيح: عادل الرفاعي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ.

أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية. العماش، بدر بن محمد، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة، مكة المكرمة، ج (17) ع (33) ربيع الأول 1426هـ.

الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام. النميري، محمد بن عبدالرحمن، ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 2009م.

الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. ابن ماكولا، علي بن هبة الله، تحقيق: عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني، د.ط، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1383هـ.

ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد، والتكرير، والتركيب. عبدالكريم، أحمد معبد. ط1، د.م: أضواء السلف، 1425هـ.

أمالي ابن سمعون. ابن سمعون الواعظ، محمد بن أحمد، تحقيق: عامر صبري، دار البشائر، بيروت، ط1، 1423هـ.

البحر المحيط في أصول الفقه. الزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر، تحقيق: محمد محمد تامر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر بن علي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، علي بن الحسن. تحقيق: سعيد عمر بن غرامة العمري، ط1، بيروت: دار الفكر، 1419هـ.

التاريخ الكبير. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: السيد هاشم الندوي، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ط.

تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين. الشوكاني، محمد بن علي، ط1، بيروت: دار القلم، 1984م.

الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تحقيق: صالح بن أحمد الوعيل، د.م: دار ابن الجوزي، 1415هـ.

الترغيب والترهيب. المنذري، أبو محمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط1، مصر: مطبعة السعادة، 1379هـ.

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. المباركفوري، محمد بن عبدالرحمن، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. المزي، جمال الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط1، د.م: دار الرشيد، 1406هـ.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط1، د.م: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1404هـ.

تهذيب السنن. ابن قيم الجوزية، محمد بن أيوب. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1425هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن. تحقيق: د. بشار عواد، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.

الجامع الكبير. الترمذي، محمد بن عيسى. تحقيق: بشار عواد معروف، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. ط1، حيدر آباد، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1273هـ.

جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام ﷺ. ابن قيم الجوزية، محمد بن أيوب. تحقيق: زائد النشيري، ط2، د.م: دار عالم الفوائد، 1427هـ.

الدر المنثور في التفسير المأثور. جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. ط1، بيروت: دار الفكر، 1403هـ.

الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود. الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. اعتنى به: بو جمعة مكرمي، ومحمد شادي، ط1، د.م: دار المنهاج، 1426هـ.

دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين. الصديقي، محمد بن علان. تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، د.ط، د.م: دار الكتاب العربي، د.ت.

رياض الصالحين. النووي، أبو زكريا. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط6، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.

الزهد. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. تحقيق: عبد العلي عبدالحميد حامد، ط2، القاهرة: دار الريان للتراث، 1408هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1403هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب، عبد الرحمن بن شهاب. تحقيق: د. همام سعيد، ط2، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ.

شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن). الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله. تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط1، د.م: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1417هـ.

شعب الإيمان. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: أحمد شاكر، د.ط، د.م: الطبعة السلطانية، د.ت.

صحيح مسلم. مسلم، ابن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الصلات والبِشر في الصلاة على خير البشر. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. علق عليه: إبراهيم بن إسماعيل آل عصر، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.

الصلاة على النبي ﷺ. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. تحقيق: حمدي السلفي، ط1، د.م: دار المأمون للتراث، 1415هـ.

الضعفاء والمتروكين. النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، ط1، د.م: د.ن، 1405هـ.

ضياء السالك إلى أوضح المسالك. النجار، محمد عبد العزيز، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1422هـ.

الطبقات الكبرى. الزهري، محمد بن سعد. تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر، 1968م.

العلل. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، د.م: دار طيبة، د.ت.

الفتاوى الحديثية. الهيتمي، أحمد بن محمد بن حجر. ط2، د.م: مطبعة مصطفى الحلبي، د.ت.

فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. مجموعة من العلماء. جمع وترتيب: أحمد الدويش، ط1، الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، 1421هـ.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تصحيح وتحقيق: عبدالعزيز بن باز، د.ط، الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية بالسعودية، د.ت.

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ.

الفروع وتصحيح الفروع. ابن مفلح، محمد بن مفلح. تحقيق: حازم القاضي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

الفروق المسمى: (أنوار البروق في أنواع الفروق). القرافي، أحمد بن إدريس. د.ط، د.م: عالم الكتب، د.ت.

فضل الصلاة على النبي ﷺ. القاضي، إسماعيل بن إسحاق. ط2، دمشق: المكتب الإسلامي، 1489هـ.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي، 1407هـ.

قواعد ابن رجب، المسمى بـ: تقرير القواعد وتحرير الفوائد. ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، د.م: دار ابن عفان، 1419هـ.

القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد ﷺ سيد المرسلين. ابن بشكوال، أبو القاسم. اعتنى به: حسين شكري، ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1410هـ.

القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. تحقيق: محمد عوامة، ط1، د.م: مؤسسة الريان، 1422هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. ط1، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.

لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف. ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد. ط1، د.م: دار ابن حزم، 1424هـ.

لقاء الباب المفتوح. العثيمين، محمد بن صالح. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: http://www.islamweb.net

المؤتلف والمختلف. الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: د. موفق عبدالقادر، ط1، د.م: دار الغرب الإسلامي، 1403هـ.

المجروحين. البستي، محمد بن حبان. تحقيق: محمود بن إبراهيم زايد، د.ط، حلب: دار الوعي، د.ت.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الهيثمي، نور الدين. ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1402هـ.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد، د.ط، د.م: دار عالم الكتب للطباعة، 1412هـ.

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة. ابن باز، عبد العزيز بن عبدالله. أشرف على تجميعه وطبعه: د. محمد الشويعر، ط1، د.م: د.ن، 1408هـ.

مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر. المروزي، محمد بن نصر. د.ط، باكستان: دار أحاديث أكاديمي، 1408هـ.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح. الملا القاري، علي بن سلطان محمد. ط1، بيروت: دار الفكر، 1422هـ.

مسالك الحنفا إلى مشارع الصلاة على النبي المصطفى – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم –. القسطلاني، شمس الدين محمد. تحقيق: بسام بارود، د.ط، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 1420هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، محمد بن عبدالله. تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

مسند أحمد بن حنبل. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، 1417هـ.

مسند البزار. البزار، أحمد بن عمرو. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، المدينة النبوية: مكتبة العلوم والحكم، بدأت 1988م، وانتهت 2009م.

مصنف ابن أبي شيبة. ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.

المصنف. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

المعايير النقدية لمتون السنة عند الشيخ ابن عثيمين. القناص، محمد بن عبدالله. ط1، د.م: دار الصميعي، 1436هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي السلفي، د.ط، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، د.ت.

معرفة الثقات. العجلي، أحمد بن عبدالله. بترتيب: الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، د.ط، المدينة المنورة: مكتبة الدار، د.ت.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين. رواية: محرز، أحمد بن محمد، تحقيق: محمد القصار، ومحمد الحافظ، وغزوة بدر، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1405هـ.

معرفة الصحابة. الأصبهاني، أبو نعيم. تحقيق: عادل العزازي، ط1، د.م: دار الوطن، 1419هـ.

المعرفة والتاريخ. الفسوي، يعقوب بن سفيان. تحقيق: د. أكرم العمري، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ.

المغني في الضعفاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

المفاتيح في شرح المصابيح. المُظْهري، الحسين بن محمود. تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، ط1، د.م: د.ن، 1433هـ.

مقاييس نقد متون السنة. الدميني، مسفر غرم الله. ط1، د.م: د.ن، 1404هـ.

المنار المنيف في الصحيح والضعيف. ابن قيم الجوزية، محمد بن أيوب. تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، ط1، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1403هـ.

المنتخب من مسند عبد بن حميد. الكسي، أبو محمد. تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، ط1، القاهرة: مكتبة السنة، 1408هـ.

ميزان الاعتدال في أسماء الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: علي البجاوي، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

نقد المتن الحديثي، وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل. الدريس، خالد بن منصور. ط1، د.م: دار المحدث، 1428هـ.

***